

مجلة جديد الاقتصاد *Djadid El-iktissad*



ISSN : 1112-7341

تقييم تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من دول العالم للجزائر للفترة
(2005-2015) بين حقيقة التعديلات والإصلاحات التشريعية وواقع الإحصائيات
الواقعية مع إشارة لبعض الدول العربية

**Assessing the evolution of the volume of Foreign Direct Investment
received from the countries of the world for Algeria (2005-2015)
Between the Reality of amendments and legislative reforms and the
reality of realistic statistics with reference to some Arab countries**

د/ سمائي نوفل

د/ بوطورة فضيلة

جامعة العربي التبسي

جامعة العربي التبسي

تاريخ قبول النشر: 2017/12/31

تاريخ الاستلام: 2017/07/13

الملخص: على الرغم من أن المشرع الجزائري وفي سبيل إيجاد حلول للعراقيل التي تواجه تكريس وتشجيع الاستثمار الأجنبي لاسيما إشكالية محدودية العقار الصناعي وضع نظام أقر فيه العديد من التدابير والإجراءات، وركز على إصلاح السياسة الضريبية كعامل لجذب الاستثمارات الأجنبية. كذلك كان يجب على السلطات في الجزائر إبلاء أهمية قصوى إلى المشاكل البيروقراطية في إدارتها التي كانت مسيرة للاستثمار الأجنبي في الجزائر قبل إصلاحات قانون المالية لسنة 2016، وأن تأخر تطور حجم الاستثمار الأجنبي الوارد في الجزائر وتراجع نسبة مساهمته في الناتج المحلي استدعى من الحكومة الجزائرية الاهتمام أيضا بجذب المستثمر في مجالات مختلفة. حتى تستجيب الإصلاحات الحالية لمقتضيات الوضع المالي الحالي للجزائر على المدى الطويل. ومن خلال البيانات الإحصائية وعلى صعيد معدلات النمو المحققة لكل الدول العربية. بما فيها الجزائر خلال العام 2015، فقد سجلت الدول العربية معدلات إنجائية فيما عدا ليبيا واليمن. واحتلت الجزائر المرتبة الرابعة بمعدل نمو بلغ (3.6%)، ومن المتوقع أن يرتفع معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية إلى (3%) عام 2017 ثم إلى (3.7%) عام 2018، مقابل تآكل احتياطات الجزائر من النقد الأجنبي إلى أقل من 114 مليار دولار العام الجاري وهو ما يعادل حوالي عامين من الاستيراد، مقابل 144 مليار دولار عام 2015.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر؛ قانون المالية؛ المناخ الاستثماري

Abstract : Although the Algerian legislature In order to find solutions to the obstacles facing the consecration and encourage Foreign Investment solutions, especially the problem of limited industrial property to develop a system in which many of the measures and procedures approved, It focused on the reform of Tax Policy as a factor to attract foreign investment. So must the Algerian's authorities to give utmost importance to the Bureaucratic problems in their administrations, Especially against giving up on the base (49/51), which was a march for Foreign Investment in Algeria before the reforms of the Finance Act of 2016, And the declining of evolution of Foreign Investment contained in Algeria proportion of its contribution to the Gross Domestic require from the Algerian government is also attracting investor interest in the different fields of the current reforms in order to respond to the requirements of the current financial situation of Algeria in the long term.

Through statistical data and the level of growth achieved for all Arab countries, Including Algeria rates during the year 2015, the Arab countries have registered positive rates with the exception of Libya and Yemen. Algeria finished fourth with a growth rate of 3.6%, it is expected that the growth rate of GDP for the Arab region to rise to 3% in 2017 and then to 3.7% in 2018, against a decline in reserves, Algeria's foreign exchange to less than 114 billion \$ this year, equivalent to about two years of imports, compared with 144 billion \$ in 2015.

Key words: Foreign Direct Investment; Finance Law; Investment Climate.

مقدمة

لقد عرف العالم تغيرات وتطورات في شتى المجالات وبالأخص في المجال الاقتصادي فالعلاقات الاقتصادية الدولية عرفت تحولات جذرية وعميقة شكلت فجوة كبيرة بين الدول وأدت إلى ظهور دول متقدمة وأخرى متخلفة معظمها كانت تعاني من الاستعمار مما جعلها عاجزة عن مواكبة هذه التطورات والنهوض بإقتصادياتها، بما فيها الجزائر التي تحاول إيجاد حل ومخرج لاقتصادها من خلال إتباع سياسة الإصلاحات الاقتصادية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، خاصة بالنظر إلى مؤهلات الاستثمار التي تملكها في قطاع المحروقات وخارجها. وبصفة عامة فالمناخ الاستثماري في الجزائر أو أي بلد آخر مهما كانت ظروفه ماهر إلا بمجملة الظروف والأوضاع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية، والمؤسسية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري، وهكذا فإن العوامل المكونة للمناخ الاستثماري هي التي تؤدي محصلة تفاعلها إلى تشكل معطيات جديدة وأوضاع جديدة تؤدي إلى جذب أو طرد الاستثمار.

ويعود السر في بروز الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كونه وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليها الكثير من الدول التي تواجه العجز في تمويل استثماراتها، إذ بإمكان كل الدول أن تستفيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحقيق نوع من النمو الاقتصادي الذي هو بصفة عامة حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. لذلك فإن تشجيع الاستثمار يشكل تحدياً رئيسياً في التنافس العالمي على الاستثمار الأجنبي، خاصة مع نمو الشركات الاستثمارية الدولية وظهور التكتلات الاقتصادية. وقد تطوع الدول تشريعاتها الداخلية لتحقيق ذلك فتسعى بتشريعاتها إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية إلى أراضيها، وتحرص على توفير الحماية القانونية لها، وقد رأت الحكومة الجزائرية الحاجة ملحة لمثل هذا الضمان لاستقطاب كبير وسريع للمستثمرين الأجانب، في ظل ضعف معدلات النمو الاقتصادي، وعجزها على تنمية صادراتها خارج قطاع المحروقات، الوضع الذي لا يمكنها من ضمان مشاريع الاستثمار الأجنبي ضد المخاطر إلا عن طريق التحفيزات والقوانين، غير أن الواقع الإحصائي للاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر خلال طول فترة الإصلاحات المتتالية يظهر أن هذه التدابير لا زالت دون المستوى المطلوب للدخول في منافسة استقطاب الاستثمار مع بقية الدول.

وبعيداً عن القوانين والتشريعات والمراسيم نورد في هذه الورقة البحثية صورة إحصائية عن وضعية الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (2005-2015) والتي عرفت الكثير من الإصلاحات المتعلقة بهذا المجال، لعلها تكون مرآة عاكسة لنتائج التشريعات والإصلاحات في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وما قابلتها من إحصائيات حول نسبته من الناتج المحلي الإجمالي، مع الإشارة إلى وضعية الجزائر مقارنة بباقي الدول العربية في نفس المجال. وعليه تبرز معالم الإشكالية الرئيسية للورقة البحثية حول:

هل أثرت الإصلاحات التشريعية في تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر
الوارد من دول العالم للجزائر خلال الفترة (2005-2015)، وما وضعية الجزائر
مؤخرا مقارنة مع بقية الدول العربية؟

ولذلك ستم معالجة هذه الإشكالية من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: تطور التشريعات والإصلاحات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في
القانون الجزائري

تسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى جذب وتمكين الاستثمارات الأجنبية الجادة
التي تساهم إيجابيا في تنمية الاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة فيها، وتهدف إلى نقل
وتوطين المعارف التقنية لطلبات الترخيص في الأنشطة الصناعية، وتنوع مصادر الدخل
في الجزائر، وزيادة الصادرات وإحلال وتخفيف الواردات، وتنمية القوى البشرية
الجزائرية، وتعزيز تنافسية الاقتصاد ومنتجاته في الأسواق المحلية والعالمية، بهدف الانفتاح
على الخارج ولتحقيق الانتعاش الاقتصادي والاستعداد لمرحلة ما بعد النفط، فالانفتاح
لم يعد يطرح كخيار بديل بالنسبة للجزائر، بل كمعطى واقعي يوجب تبني إستراتيجية
تمكن من التحكم فيه للاستفادة من إيجابياته وتفادي سلبياته، خاصة وأن الاقتصاد
الجزائري بقي تابعا للإيرادات النفطية بالرغم من توفره على العديد من الفرص للتنوع.

1- المخطات الرئيسية لتدابير تشجيع الاستثمار الأجنبي في القانون الجزائري

دخلت الجزائر في منافسة جلب الاستثمار الأجنبي منذ بداية التسعينيات،
فاهتمت على المستوى الداخلي بتحسين حوافز الاستثمار وحمائته، فأنشأت بعض
الهيئات كوكالة دعم وترقية الاستثمارات منذ سنة 1993، وبورصة الجزائر، وأدخلت
تعديلات على قانون تطوير الاستثمار. فتم تجسيد مبدأ حرية الاستثمار بموجب المادة
(04) من الأمر (03-01) المتعلق بتطوير الاستثمار [الأمر (01-03)، 22 أوت
2001، ص ص: 04-09] والتي جاءت متماشية مع ما كان منصوبا عليه في المادة
(03) من المرسوم التشريعي (93-12) المتعلق بترقية الاستثمار [المرسوم التشريعي رقم

(93-12)، 10 أكتوبر 1993، ص ص: 03-10]. كما جاءت متوافقة ومكرسة للمادة (183) من قانون (90-10) المتعلق بالنقد والقرض [القانون (90-10)، 16 أبريل 1990، ص ص: 04-32] إلى درجة أنه كثيرا ما يفضل المستثمر الأجنبي على الوطني في القطاعات الإستراتيجية خاصة في قطاع المحروقات، فالدولة أوكلت مهمة تسيير هذا القطاع إلى المؤسسات العمومية الوطنية، وينص المشرع على اشتراك الأشخاص المعنويين الأجنبية دون الوطنية نظرا لتوفرها على الإمكانيات والخبرات استنادا للمادة 14 من الأمر (01-03) [محمد، 2009-2010، ص: 44].

كما أصبح بإمكان المستثمر الخاص الأجنبي أن ينشئ بنوكا في الجزائر أو يفتح فروعاً لبنوك موجودة في الخارج طبقا للنظام (93-01) المحدد شروط تأسيس بنك ومؤسسة مالية وشروط إقامة فرع بنك ومؤسسة مالية أجنبية [النظام (93-01)، 03 يناير 1993، ص ص: 20-22]، كما يمكنه المشاركة في إنشاء مؤسسات مالية أو ممارسة الأنشطة المصرفية طبقا للمادة (83) من الأمر (03-11) المتعلق بالنقد والقرض [الأمر (03-11)، 26 أوت 2003، ص ص: 03-21] وفي هذا الإطار فقد أنشأ العديد من البنوك والفروع مثل: بنك البركة السعودي، البنك العربي البحريني... إلخ. بالإضافة إلى تبسيط إجراءات منح الامتياز في العقار الصناعي عن طريق التراضي بنقل صلاحية منحه من مجلس الوزراء إلى الوالي المختص إقليميا، وكرس المشرع نظام امتياز استغلال العقار الصناعي لمدة طويلة نسبيا تقترب إلى الملكية حيث تصل إلى 99 سنة.

2- إمتيازات الحوافز الجبائية والجمركية للاستثمار الأجنبي في الجزائر

في إطار جهودها نحو تحسين أوضاع الشركات وتوفير كافة السبل والإمكانيات لخلق بيئة استثمارية جاذبة للشركات، عمدت الجزائر في إطار سياستها لتشجيع وتطوير الاستثمار الأجنبي في البلاد إلى جملة من الآليات والتحفيزات التي أقرتها ضمن القوانين المتعاقبة ذات الصلة بمجال الاستثمار، وباعتبار أن النظام الجبائي أحد العناصر

التي تدخل في اهتمامات المستثمرين الأجانب عند اتخاذ القرار بالاستثمار في بلد دون الآخر وسعيا من المشرع الجزائري لتحفيز المستثمرين وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، فقد لجأ إلى وضع مجموعة من الامتيازات ذات الطبيعة الضريبية في التشريعات الداخلية، سواء بالحوافز الضريبية الداخلية عموما التي تمثل مختلف التشجيعات ذات الطبيعة الجبائية والجمركية، وتم إدراج هذه الحوافز المذكورة في الأمر رقم (01-03) المتعلق بتطوير الاستثمار ضمن نظامين هما النظام العام والنظام الاستثنائي (الخاص)، ذلك أنه إلى جانب استفادة المستثمر من الحوافز الجبائية والجمركية المنصوص عليها في إطار النظام العام، فإنه يستفيد في إطار النظام الاستثنائي من مزايا وإعفاءات خاصة، لا سيما عندما يستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها المحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية وتدخر الطاقة والمساعدة على تحقيق تنمية شاملة وذلك بموجب المادة 74 من القانون رقم (14-10) المتضمن قانون المالية لسنة 2015 والممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لإنجاز المشروع وعلى مرحلة الاستغلال [القانون (14-10)، 30 ديسمبر 2014، ص: 03-48]. والنظام الاستثنائي يتعلق أيضا بالاستثناءات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة وكذلك الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني، لا سيما عندما تستعمل تكنولوجيا خاصة تدخر الطاقة وتفضي إلى تنمية مستدامة. وفي كلتا الحالتين فإن المجلس الوطني للاستثمار هو الذي يحدد المناطق المذكورة أو أهمية الاستثمارات الخاصة، وباستثناء هذه الاستثمارات لا يمكن لاستثمارات أخرى الاستفادة من هذه المزايا بحسب نص المادة 3/10 من الأمر (01-03) المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم.

3- تقنين الخصوصية

وفي سياق هذه الإصلاحات الاقتصادية الجاذبة للاستثمار الأجنبي، تم تبني أسلوبا مستقلا للمؤسسات وذلك لمنحها فرصة أكثر للمبادرة وتحمل المسؤولية في

المسائل ذات الطابع الاقتصادي [القانون (88-01) ، 12 جانفي 1988، ص ص: 10-02]، وكان ذلك من خلال الخوصصة أين يتم نقل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص. والقانون صدر بموجب أمر رئاسي تحت رقم (04/01) المؤرخ في 20 أوت 2001 المعدل والمتمم ليصبح أسلوب الخوصصة في الجزائر خيار لا رجعة فيه بالنسبة للمشرع الجزائري.

4- الاتفاقيات الجماعية والثنائية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر: إلتفتت الجزائر إلى القانون الاتفاقي الاستثماري فصادقت وأبرمت ولازالت تترم العديد من الاتفاقيات الدولية الاستثمارية ومع أكبر الدول الاستثمارية، مما ينبئ عن نيتها وتعويلها على هذه القواعد في تشجيع الاستثمار الأجنبي. وفي هذا السياق أولت الحكومة الجزائرية اهتماما كبيرا بالقانون الاتفاقي لدوره في تشجيع الاستثمار الأجنبي، مما ينبئ عن رغبتها في النهوض بالاقتصاد الوطني والتنمية، وتطوير قدرات ومؤهلات المستثمرين المحليين من خلال ذلك ومن بينها:

- **اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي:** ووقعت بمدينة الجزائر بتاريخ 23 جويلية 1991 [اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين دول الاتحاد المغرب العربي، 1990، ص ص: 03-17]
- **الإتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية:** قد أبرمت الاتفاقية بعمّان بتاريخ 26 نوفمبر 1980. وذلك لتوفير مناخ ملائم للاستثمار العربي المشترك، بوضع قواعد الاستثمار القانونية في إطار نظام قانوني واضح وموحد، ومستقر يعمل على تسهيل انتقال رؤوس الأموال العربية وتوظيفها داخل الدول العربية. وصادقت عليها الجزائر بتاريخ 07 أكتوبر 1995 [المرسوم الرئاسي (65-306)، 07 أكتوبر 1995، ص ص: 04-14].
- **إتفاقية إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات:** أبرمت هذه الاتفاقية لإنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

"ضمان"، كهيئة عربية مشتركة مملوكة من قبل حكومات الدول العربية بالإضافة إلى أربع هيئات مالية عربية (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي؛ صندوق النقد العربي؛ المصرف العربي للتنمية الاقتصادية؛ الهيئة العربية للاستثمار والإنماء)، وتتخذ من دولة الكويت مقراً لها وتُعد أول هيئة متعددة الأطراف لتأمين الاستثمار في العالم [اتفاقية إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ولاتئمان الصادرات، 07 أبريل 2015، الموقع الرسمي الإلكتروني]

■ **الاتفاقية الدولية المتضمنة إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار** وهي أحد أجهزة البنك الدولي، أنشئت لتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان الأسواق الصاعدة، لمساندة النمو الاقتصادي وخفض عدد الفقراء وتحسين أحوال الناس [المرسوم الرئاسي (95-345)، 30 أكتوبر 1995، ص ص: 03-24]. وقد أمنت الوكالة العديد من المشاريع في الجزائر خاصة مشاريع المحروقات ومثالها في عامي 1997 و 2003، قدمت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار 60 مليون دولار في شكل إعادة تأمين لهيئة *Compagnie Espanola de Seguros (de Crédito a la Exportación) (CESCE)*، وهي هيئة ائتمانات التصدير الإسبانية، مقابل تغطيتها للمستثمر الإسباني *CEPSA*. ويغطي التأمين استثمار شركة *CEPSA*، البالغ 240 مليون دولار في عقد مشاركة في الإنتاج مع شركة *Sonatrach* الجزائرية في حقول بترول [الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، 20 جوان 2017، الموقع الرسمي الإلكتروني]

إلى جانب الاتفاقيات الجماعية، لجأت الحكومة الجزائرية إلى إبرام والمصادقة على **اتفاقيات ثنائية** مع دول معينة، فأبرمت منذ سنة 1990 إلى غاية الآن أزيد عن 55 إتفاقية ثنائية لتشجيع الاستثمار، مع جميع أنحاء العالم، مع الدول العربية، دول إفريقيا، أوروبية، آسيوية وأمريكية. ولهذا الحجم دلالات عن نية الحكومة الجزائرية في

الاستفادة أكثر من القانون الاتفاقي الاستثماري [الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،
20 جوان 2017، الموقع الرسمي الإلكتروني].

ومن استقراء محتوى هذه الاتفاقيات، يتضح حجم التدابير التشجيعية التي وافقت
عليها الجزائر، وهي خطوات جريئة نحو تحرر الاستثمار وقد نتج عن ذلك توقيعها عدة
اتفاقيات شراكة أهمها اتفاق شراكة لاستغلال الرخام في أرزيو بين المؤسسة الوطنية
(GNAMARBRE) والشركة الإسبانية (INTERCONTINENTALMASTE)،
وكذلك عقد شراكة بين سوناطراك والشركة الإسبانية (FERTIBINIA)، وأيضا
الاتفاق المبرم بين الجزائر والدانمارك من أجل الترقية وحماية الاستثمارات المتبادلة،
والاتفاقية الجزائرية الكويتية للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، واتفاق الشراكة
الأورو جزائرية، وكذلك العديد من الاتفاقيات في مجالات مختلفة.

5- الحوافز الضريبية ذات الصبغة الدولية:

لم يكتف المشرع الجزائري بمجموعة المزايا الضريبية التي نص عليها قانون
الاستثمار والقوانين المكمل له، وإنما لجأ إلى منح حوافز ضريبية ذات صبغة دولية من
خلال الاتفاقيات الدولية في المجال الضريبي بهدف تشجيع الاستثمار الدولي المتبادل
سواء الثنائية منها أو المتعددة، والتي محور اهتمامها تفادي ومنع الازدواج الضريبي. مثل
الاتفاقية المبرمة بين الجمهورية الجزائرية ودولة الإمارات العربية المتحدة بشأن تجنب
الازدواج الضريبي على الدخل ورأس المال ومنع التهرب من الضريبة، الموقعة بالجزائر
في 24 أبريل 2001 [المرسوم الرئاسي (03-164)، 07 أبريل 2003، ص ص:
15-04].

6- إنشاء مؤسسات متخصصة لدعم الاستثمار:

وواصلت الدولة إيجاد متركزات جديدة من خلال إنشاء مؤسسات ترافق
المستثمر كالوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (APSI) التي استبدلت بالوكالة الوطنية
لتطوير الاستثمار (ANDI) على إثر إلغاء المرسوم التشريعي (93-12). بموجب

الأمر(01-03) المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم، وفي سنة 2007 تم إنشاء مؤسسات عمومية أكثر مرونة مثل: الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (ANIREF) [المرسوم التنفيذي (07-119)، 23 أبريل 2007، ص ص: 03-07] تعمل وفق آليات المردودية التجارية لتسيير الوعاء العقاري العمومي الموجه للاستثمار وجعله أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب والوطنيين، وإنشاء بنك معلومات حتى يسهل على المتعاملين تحديد احتياجاتهم في مجال العقار العمومي الموجه للاستثمار والانتقال من تصوّر يطبعه التسيير التقليدي إلى نمط تسيير جديد أكثر مرونة يُحفز الاستثمار ويُيسّر الإجراءات التي يتعين على المستثمرين إتباعها بدعم الشباك الوحيد الذي يحل محل المتعاملين الاقتصاديين لأنجاز كافة الإجراءات الضرورية للحصول على الوثائق والشهادات التي يقتضيها التشريع لإحداث المشروع، وهو يجنب المستثمرين الانتقال بين الإدارات [الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، 29 جوان 2017، الموقع الرسمي الإلكتروني].

7- تشريعات لتقييد الاستثمار الأجنبي:

واصل المشرع الجزائري تعديلاته فأدخل بموجب قانوني المالية التكميليان لسنة 2009 و 2010 تعديلات في النظام القانوني للاستثمار من شأنها تقييد الاستثمار الأجنبي بقواعد جديدة من بينها تقييده بقاعدة (49%-51%) سواء في إطار الشراكة مع المؤسسات العمومية الاقتصادية أو في حالة خوصصة المؤسسات العمومية وهي نفس القاعدة التي تطبق في حالة إنجاز الاستثمارات من قبل المتعاملين الأجانب. وبذلك لم يعد بإمكان المستثمر الأجنبي إنشاء مؤسسات أو مشاريع بمفرده أو بالاشتراك مع مستثمر أجنبي آخر إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي. وأيضا وجوب توفير ميزان بالعملة الصعبة واللجوء إلى التمويل المحلي وتم إحداث حق الشفعة حيث صدر في قانون المالية التكميلي لسنة 2010 بموجب الأمر(10-01) المؤرخ في 26 أوت 2010

لإحداث حق شفعة لفائدة الدولة والمؤسسات العمومية الاقتصادية على كل التنازلات عن حصص المساهمين الأجانب أو لفائدة المساهمين الأجانب، وكل تصرفات التنازل عن الحقوق العينية العقارية المتبعة من طرف شركات أجنبية تخضع للتشريع الجزائري [الأمر (10-01)، 26 أوت 2010، ص ص: 04-23].

8- إصلاحات تحرير الاستثمار الأجنبي من قيود قوانين سنة 2009 ومظاهر تشجيع الاستثمار الأجنبي بقوة في قانون المالية لسنة 2016:

بصورة رسمية سحبت الحكومة الجزائرية "رسمياً" الشفعة وقاعدة (49/51%) المطبقة على الاستثمارات الأجنبية في الجزائر من نص قانون الاستثمار بعد المصادقة عليه من غرفتي البرلمان، لتؤكد الحكومة على توجهها الجديد، من خلال إضفاء "المرونة" على القواعد المنظمة للاستثمارات والأنشطة الاقتصادية، بعد الخيار الذي بقي صامداً منذ سنة 2009 برّرته بحماية الاقتصاد الوطني. وهو ما ينبىء بتنازلات أخرى قد ترسخ لها السلطات العمومية تحت وطأة الأزمة المالية وتراجع المداخل من الجباية البترولية، قد تمتد أيضاً إلى تعديل النصوص المتعلقة بنقل الشركات الأجنبية لأرباحها نحو الخارج، والاستجابة تبعاً لذلك للنداءات التي يرفعها المستثمرون الأجانب وحتى النواب البرلمانيون، داعين بضرورة حصر قاعدة (49/51%) في القطاعات ذات الطابع الاستراتيجي فقط [يومية المساء، 20 جوان 2017، الموقع الرسمي الإلكتروني]، وعلى الرغم من أن وزير الصناعة والمناجم أكد مؤخراً على أن سحب هذا المبدأ من قانون الاستثمار لا يعني إلغاؤه فيما برّر معدو نص قانون الاستثمار هذا الإجراء بصعوبة مراقبة كافة الاستثمارات الأجنبية الداخلة كونه لا يتم التسجيل لدى وكالة تطوير الاستثمار إلا الاستثمارات المؤهلة والراغبة في الاستفادة من الامتيازات. ومن الناحية المقابلة يوضح عرض الأسباب لنص القانون، بأن حق الشفعة فقد دوره كأداة لمراقبة دخول الأجانب إلى الاقتصاد الوطني، وهذا منذ إلغاء إجراء المراجعة القبلية من طرف المجلس الوطني للاستثمار، لهذا تم اقتراح "الاكتفاء بحق الشفعة

المؤسس في إطار قانون الإجراءات الجبائية، مع التحفظ على توسيعه إلى الأسهم أو الحصص الاجتماعية²⁹، وبناء على ذلك، لم يعد لحق الشفعة مكان في قانون الاستثمار الذي ينص في مادته (30) على إخضاع جميع عمليات نقل الأسهم أو الحصص الاجتماعية وكذا الممتلكات من طرف أو لصالح أجنبي لترخيص من طرف الوزارة المكلفة بالاستثمار أي وزارة الصناعة والمناجم. وحسب المادة (31)، فإنّ التنازلات في حدود الـ 10% أو أكثر من الأسهم والحصص الاجتماعية للشركات الأجنبية التي تملك مساهمات في مؤسسة جزائرية يجب أن تمر عبر مجلس مساهمات الدولة، وبعد ذلك، فإنّ عدم احترام هذا الإجراء الشكلي أو وجود اعتراض من قبل المجلس في أجل قدره شهر ابتداء من استقبال المعلومة الخاصة بالتنازل يمنح للدولة حق الشفعة الخاص بعدد من الأسهم أو الحصص الاجتماعية التابعة للشركة الجزائرية، على أنّ هذه القاعدة تخص فقط العمليات المنجزة خارج البورصة. من جهة أخرى، يتضمن نص القانون تعديل إجراءات اثنين هما: قاعدة اللجوء الإلزامي إلى التمويل الداخلي والقاعدة المنظمة للشراكة مع المؤسسات العمومية الاقتصادية بفتح رأس المال [الجزائر الجديدة، 20 جوان 2017]، وذكر النص بوجوب أن تسجل القاعدة الأولى في قانون المالية، إما من خلال تنظيم من بنك الجزائر كون القانون يقتصر على المستثمرين في قطاعين من بين 6 قطاعات التي تنص عليها قائمة النشاطات الاقتصادية الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري. ووفقا لذات الوثيقة، فإنّ خصوصية المؤسسات العمومية الاقتصادية يجب أن تنظم بواسطة قانون المالية. علما أن إجراء كهذا تم النص عليه في قانون المالية 2016، حيث يسمح لمؤسسة عمومية بفتح رأسمالها للمساهمة الخاصة شرط الحفاظ على 34 % من أسهمها [جريدة الخبر، 28 جوان 2017، الموقع الإلكتروني الرسمي].

وفي إطار دعم الاستثمارات الأجنبية بالجزائر، تنص المادة (58) من مشروع قانون المالية 2016 على أن "التمويلات الضرورية لتجسيد المشاريع الأجنبية المباشرة

أو بالشراكة، باستثناء تلك المتعلقة بتكوين رأس المال، تتم عادة باللجوء إلى التمويل المحلي"، وتضيف نفس المادة "لكن الحكومة تسمح في إطار دراسة مشخصة باللجوء إلى التمويلات الخارجية اللازمة لإنجاز المشاريع الإستراتيجية من طرف مؤسسات حاضعة للقانون الجزائري" [الخصاصي، 20 جوان 2017، الموقع الإلكتروني للجديد بريس].

ويذكر النص بأنه منذ سنة 2009 تم إدراج إلزامية التمويل بالموارد المحلية قصد تامين استعمال الموارد المتاحة وتجنب زيادة الضغط فيما يخص الاستدانة من الخارج. كما تم في إطار نفس النص اقتراح إلغاء إجبارية إعادة استثمار من الفوائد المحققة في الامتيازات الممنوحة في إطار إجراءات دعم الاستثمار، ونص المشروع كذلك على إعفاء من قسيمة السيارات المركبات التي تسير بالغاز الطبيعي المضغوط وغاز النفط المسال بهدف تشجيع استعمال الوقود النظيف والمصنع بالجزائر. كما يسمح القانون باللجوء إلى التمويلات الخارجية عند الضرورة لتجسيد استثمارات إستراتيجية بشكل مباشر أو بالشراكة. ويطمح هذا الإجراء حسب المشرع إلى تسهيل الولوج للتمويل بالنسبة للإستثمار مع تفادي المديونية الكلاسيكية الخارجية. كما حدد النص 30 % كنسبة للأرباح التي يجب إعادة استثمارها كمقابل للتسهيلات المقدمة في إطار دعم الإستثمار.

المحور الثاني: التحليل الإحصائي لحجم الاستثمار الأجنبي الوارد للجزائر خلال الفترة (2005-2015) إشارة لوضعية الجزائر مؤخرا مقارنة مع بقية الدول العربية.

1- حجم الاستثمار الأجنبي الوارد للجزائر خلال الفترة (2005-2015)

يبين الجدول رقم (01) تطور حجم الاستثمار الأجنبي الوارد للجزائر:

الجدول رقم (01): تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من دول العالم للجزائر

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاستثمار الأجنبي الوارد من دول العالم للجزائر (مليون \$)	1.145	1.888	1.743	2.632	2.754	2.301	2.580	1.499	1.693	1.507	-587

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الرابط

الالكتروني: <http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx>

بما أن الجزائر تملك المؤهلات والعناصر التنافسية لجذب الاستثمارات خاصة الإطار التشريعي والتنظيمي والإداري وكذلك قانون الاستثمار، زيادة على القدرات الذاتية للبلاد، فإن حجم الاستثمارات عرف تطورات مختلفة.

نبدأ أساسا بالحجم الموروث قبل سنة 2005 من الاستثمار الأجنبي الوارد للجزائر جاء نتيجة التدفق المحقق في سنة 2002 والمقدر بـ 1065 مليون دولار الذي تحقق كان بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوارسكوم المصرية، بالإضافة إلى حوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة أسبات الهندية، ثم ارتفع إلى مستوى 881.9 مليون دولار سنة 2004 بفضل بيع الرخصة الثالثة للشركة الوطنية للاتصالات الكويتية. ولهذا فإن هذا الارتفاع الخاص بالفترة (2005-2011) ليس نابعا من تحسن مناخ الاستثمار الذي تعتبر الحوافز الضريبية جزءا منه، بقدر ما هو نابع من هذه المخطات الأساسية المذكورة. ومع ذلك شهدت سنة 2006 ارتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة 2005 بتغير قيمته 715 مليون دولار أمريكي [بنحسين، 2009، ص: 59].

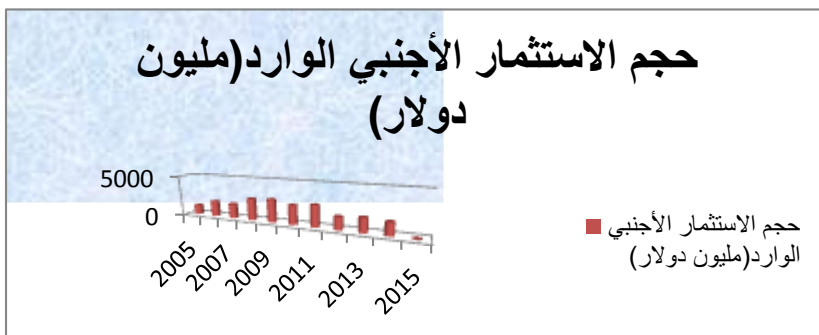
وقد حققت الجزائر خلال الفترة (2005-2007) مستويات مقبولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لأنها قامت بوضع إصلاحات عديدة للاستثمار بغية تحفيز الاستثمار الأجنبي، وقدمت لأجل ذلك عدة مزايا مالية وجبائية للمستثمرين دون تمييز بين المقيمين وغير المقيمين، لتفسح مجالا واسعا للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.

وأيضا سجلت الجزائر سنة 2008 مبلغا معتبرا ومرتفعاً مقارنة بسنة 2007 حيث بلغ ارتفاعا بنسبة 56.07 %، وهذا في وقت عرفت فيه وتيرة الاستثمارات العالمية تراجعاً بفعل الأزمة المالية العالمية، ثم ارتفعت وتيرة الاستثمارات الواردة للجزائر في سنة 2009 ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 6.43% أما في سنة 2010 فقد سجلت في هكل التدفقات الواردة تراجعاً محسوساً على المستوى العالمي، بنسبة 18% وهو ما يدل على التأثير المتأخر لتدفقات الاستثمار الدولية المتجهة نحو الجزائر، الشيء الذي يمكن تفسيره بالأولوية القصوى لهذه الاستثمارات لكونها تتمتع بربحية عالية وهي استثمارات في قطاع المحروقات، في حين عاد ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي سنة 2011 إلى 2720,5 دولار نظراً للأوضاع الأمنية للدول العربية خاصة المضطربة ضمن ما يسمى بالربيع العربي وهو ما دفع بالمستثمرين الأجانب إلى التوجه إلى الاقتصاد.

وقد تميزت الفترة من (2008-2011) بعودة الاستثمارات الأجنبية للجزائر وارتفاع حجمها والتي توجهت أغلبها إلى قطاع المحروقات وبقية الجزائر غير جاذبة للاستثمارات في القطاعات الأخرى، حيث بقيت رغم هذا التغير الإيجابي بعيدة عن مستويات الاستثمار الأجنبي الذي استقبلته البلدان المجاورة، وعموماً تدفقات الاستثمار الأجنبي في الفترة (2005-2011) مست معظمها قطاع المحروقات والاتصالات.

وقد أوضحت ندوة الأمم المتحدة للتجارة والاستثمار في تقرير لها أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة التي تمثل مجموع الاستثمارات المباشرة الأجنبية التي استقطبتها الجزائر قد سجلت ارتفاعا ملموسا خلال 15 سنة حيث انتقلت من 3.3 مليار دولار في نهاية سنة 2000 إلى 19.5 مليار دولار في نهاية سنة 2010 وإلى 26.2 مليار دولار في سنة 2015. ومع ذلك تشير ذات الأرقام إلى أن سنة 2015 قد تميزت بتراجع من حيث تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر بنقص 587 مليون دولار مقابل 1.5 مليار دولار سنة 2014 [نوي، 24 جوان 2017، الموقع الإلكتروني الرسمي ليومية الفجر]. وذلك ما يشير إليه الشكل رقم (01):

الشكل رقم (01): تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من دول العالم للجزائر



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم (01)

2- وضعية الجزائر في تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية (21 دولة) تغيرات عديدة في الانخفاض والارتفاع وهو ما يتفق مع بيانات تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات «ضمان» في موقع الأنوكتاد، والذي يشير إلى إحصائيات التدفقات الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة (2005-2013) كما يوضحه الجدول رقم (02)، وأيضا

تقييم تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من دول العالم للجزائر للفترة [2005-2015] بين
 حقيقة التعديلات والإصلاحات التشريعية وواقع الإحصائيات الواقعية مع إشارة لبعض الدول العربية

الجدول رقم (03) الذي يعطي إحصائيات التدفقات لسنتي 2014 و2015 على التوالي:

الجدول رقم(02): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية بما فيها الجزائر خلال الفترة (2013-2005)

الدولة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
السعودية	12.097	17.140	22.821	38.151	32.100	28.105	16.308	12.182	8.865
مصر	5.376	10.043	11.578	9.495	6.712	6.386	-483	6.031	4.256
قطر	2.500	3.500	4.700	3.779	8.125	5.534	939	396	840-
لبنان	3.321	3.132	3.376	4.333	4.804	4.955	3.177	3.159	2.701
الإمارات	10.900	12.806	14.187	13.724	4.003	3.948	7.152	8.828	9.491
ليبيا	1.038	2.013	4.689	4.111	2.674	3.833	..	1.425	702
الجزائر	1.081	1.795	1.662	2.294	2.761	2.291	2.580	1.499	1.693
سلطنة عمان	1.538	1.588	3.431	2.528	1.471	2.045	1.753	850	876
الأردن	1.984	3.544	2.622	2.829	2.430	1.704	1.486	1.513	1.805
السودان	2.305	3.534	2.426	2.601	2.682	1.600	-----	2.311	1.688
تونس	783	3.308	1.616	2.758	1.688	1.513	1.148	1.603	1.117
العراق	515	383	972	1.856	1.452	1.426	1.882	3.400	5.131

تقييم تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من دول العالم للجزائر للفترة [2005-2015] بين
 حقيقة التعديلات والإصلاحات التشريعية وواقع الإحصائيات الواقعية مع إشارة لبعض الدول العربية

سورية	583	659	1.242	1.467	1.434	1.381	804	-----	-----
المغرب	1.654	2.449	2.805	2.487	1.952	1.304	2.568	2.728	3.298
البحرين	1.049	2.915	1.756	1.794	257	156	98	1.545	3.729
فلسطين	47	19	28	52	265	115	349	58	176
الصومال	24	96	141	87	108	112	102	107	446
الكويت	234	121	112	-6	1.114	81	3.259	2.873	1.434
جيبوتي	22	108	195	229	100	27	79	110	286
موريتانيا	814	106	138	338	(38)	14	589	1.389	1.126
اليمن	-302	1.121	917	1.555	129	(329)	518-	531-	134-
إجمالي الدول العربية	47.563	70.380	81.414	96.762	76.223	66.201	43272	51476	47846

المصدر: قاعدة البيانات مؤتمر الأمم المتحدة والتنمية (إنكتاد) على الرابط الإلكتروني:

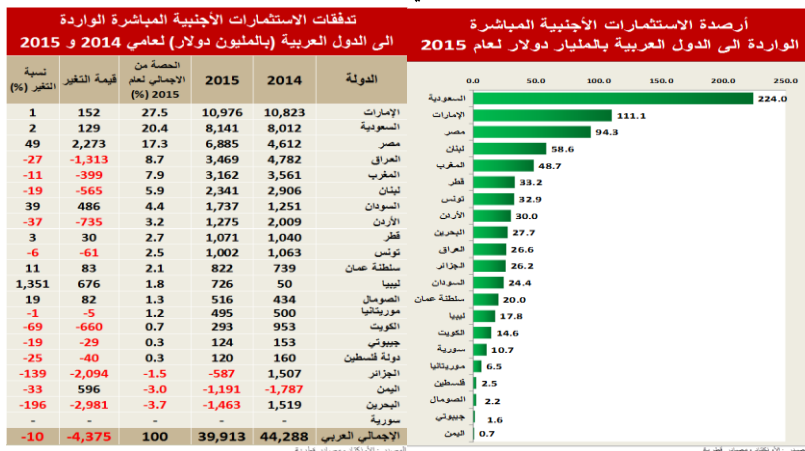
http://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx?sCS_ChosenLang=en

تقييم تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من دول العالم للجزائر للفترة [2005-2015] بين

حقيقة التعديلات والإصلاحات التشريعية وواقع الإحصائيات الواقعية مع إشارة لبعض الدول العربية

الجدول رقم(03): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية بما فيها

الجزائر لسنة 2014/2015



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات على الرابط الالكتروني:

<http://dhaman.net/ar/news/تقرير-الاستثمار-العالمي-2015/>

وبالرجوع إلى الأرقام المبينة في الجدولين (02) و(03) نلاحظ بأن الإصلاحات

الاقتصادية في بعض الدول في تحسن مما ساعد على تحسن النشاط الاقتصادي في المنطقة العربية، ففيما يتعلق بتصنيف الدول العربية بحسب التدفقات الواردة كنسبة من التكوين الرأسمالي الثابت خلال العام 2009، فقد تصدرت جيبوتي التصنيف بنسبة 67.2% بما يشير إلى اعتماد اقتصاد جيبوتي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد الأدوات الهامة لتمويل الاستثمار المحلي أو لرדם فجوة التمويل الناجمة عن عدم كفاية المدخرات المحلية لتمويل الاستثمار الوطني، تلتها مجموعة الدول التي تضم كلاً من ليبيا، لبنان، الأردن، السعودية، الصومال، السودان، العراق، فلسطين، بنسب تتراوح ما بين 21.35% إلى 48.85% وأخيراً حلت كل من مصر، قطر، تونس، سورية، سلطنة عمان، الكويت، المغرب، الجزائر، البحرين، الإمارات، اليمن، وموريتانيا ضمن مجموعة الدول التي لا تتجاوز نسبة التدفقات الواردة من التكوين الرأسمالي حاجز الـ 20%.

وأظهر تقرير الاستثمار العالمي لعام 2011 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (Unctad) أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي خلال عام 2010 لم تستعد بعد عافيتها الكاملة ومستوياتها الحقيقية خلال فترة ما قبل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، حيث أشار إلى ارتفاع طفيف لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بنسبة 5% إلى 1244 مليار دولار خلال عام 2010 في أعقاب تراجع بمعدل 32% إلى 1185 مليار دولار عام 2009، وهبوط إلى 1744 مليار دولار عام 2008 مقارنة بـ 1971 مليار دولار عام 2007¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2011، ص ص: 08-09].

وحلت الجزائر في المركز الخامس عربيا من حيث حجم المشاريع الاقتصادية الواردة إليها من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث بلغت قيمتها 19 مليار دولار وبحصة 8.3%. وأوضحت التقديرات التي تضمنها التقرير السنوي لمناخ الاستثمار لعام 2015، والذي صدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، أن الإمارات حلت الأولى بقيمة 68.2 مليار دولار، ومصر الثانية بقيمة 44.7 مليار دولار، ثم السعودية الثالثة بقيمة 35.2 مليار دولار، ثم المغرب الرابعة بقيمة 19.8 مليار دولار، ثم الجزائر الخامسة بقيمة 19 مليار دولار، ثم قطر السادسة بقيمة 18.2 مليار دولار، وبإجمالي يبلغ 205.2 مليار دولار للدول الست [صوالي، 22 جوان 2017، الموقع الإلكتروني ليومية الخبر].

فيما صنف تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الجزائر على رأس القائمة من حيث استقبال الاستثمارات القطرية في الخارج التي بلغت 301 مشروع، يتم تنفيذها من قبل الشركات القطرية خلال الفترة من سنة 2003 حتى ماي 2015. فحسب أرقام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تعتبر قطر أول مستثمر أجنبي في الجزائر، بنسبة استثمارات تمثل نسبة 74.31% من مجموع الاستثمارات الأجنبية، أي ما يقابله 1.69 مليار أورو ودخلت قطر إلى الجزائر عبر استثمارات في قطاعات

الصناعات الثقيلة أهمها الحديد والصلب، البتروكيماويات، المناجم، صناعة السيارات، اللوجستيك والطاقة، ويعد إنشاء مركب للحديد والصلب بمنطقة بلارة أهم الاستثمارات القطرية وكذا مشروع إنتاج مواد بتروكيماوية بالشراكة مع مجمع سوناطراك واستغلال الذهب في تماراست بالشراكة مع شركة إينور. وتؤكد المنظمة الأهمية في هذا الخصوص بأن تغيير التوجه في مجال السياسات الاستثمارية وإعادة تشكيل رأس مال مؤسسات الدولة من شأنه أن يحسن مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في العديد من البلدان الإفريقية من بينها الجزائر[العرش، 18 جوان 2017، الموقع الإلكتروني ليومية الجزائر اليوم].

وأعلنت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)، اعتماداً على آخر البيانات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) وعن مصادر قطرية، عن تراجع طفيف لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية عام 2015 بنسبة 10% إلى 40 مليار دولار، مقارنة بالعام 2014 ولتمثل ما نسبته 2.3% من الإجمالي العالمي البالغ 1.76 تريليون دولار، و5.4% من إجمالي الدول النامية البالغ 765 مليار دولار. وأوضحت المؤسسة في التقرير السنوي الـ 31 لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2016، والذي أطلقته من مقرها في دولة الكويت، أن حصة الدول العربية من التدفقات العالمية وكذلك من التدفقات الواردة للدول النامية تراجعت نتيجة عدم استفادة دول المنطقة من الزيادة الكبيرة في حجم التدفقات.

وأشار التقرير إلى استمرار التركيز الجغرافي للتدفقات الواردة خلال العام حيث استحوذت كل من الإمارات والسعودية ومصر على ما يقرب من 63% من الإجمالي، حيث تصدرت الإمارات بقيمة تقارب 11 مليارات دولار وبحصة 27.5%، ثم تلتها السعودية في المركز الثاني بقيمة 8.1 مليارات دولار وبحصة 20.4%، كما جاءت مصر ثالثة بقيمة 6.9 مليارات دولار وبنسبة 17.3%، ثم العراق رابعا بقيمة 3.5 مليارات دولار وبحصة 8.7%، ثم المغرب في المركز الخامس بقيمة 3.2 مليارات

تقييم تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من دول العالم للجزائر للفترة [2005-2015] بين

حقيقة التعديلات والإصلاحات التشريعية وواقع الإحصائيات الواقعية مع إشارة لبعض الدول العربية

وبنسبة 7.9% ثم لبنان في المركز السادس بقيمة 2.3 مليار دولار وبحصة 5.9% [المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، 01 جويلية 2017، الموقع الإلكتروني الرسمي].

المحور الثالث: التحليل الإحصائي لنسبة الاستثمار الأجنبي الوارد للجزائر من الناتج المحلي الخام خلال الفترة (2005-2015) مع إشارة لوضعية الجزائر مؤخرا مقارنة مع بقية الدول العربية.

1- التحليل الإحصائي لنسبة الاستثمار الأجنبي الوارد للجزائر من الناتج المحلي الخام خلال الفترة (2005-2015)

من بين المؤشرات المعبرة عن الوضع الاقتصادي في مجال الاستثمار الأجنبي نجد الناتج المحلي الخام الذي يعبر عن الأداء الاقتصادي الداخلي ونموه وانعكاساته على الدولة والمواطن على حد سواء، ويوضح الجدول رقم (04) تطور نسبة الاستثمار الأجنبي الوارد من الناتج المحلي الخام للفترة (2005-2015) كما يلي:

الجدول رقم (04): تطور نسبة الاستثمار الأجنبي الوارد من الناتج المحلي الخام للفترة (2005-2015)

المؤشر	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الخام للجزائر مليار دج	7562.0	8501.6	9352.9	11043.7	9968.0	11991.6	14588.6	16208.8	16570	17731	14566.4
الاستثمار الأجنبي الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي % للجزائر	1.11	1.61	1.29	1.54	2.01	1.43	1.29	0.72	0.81	0.71	-0.32

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الرابط

الإلكتروني: <http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx>

يشير الجدول رقم (04) إلى الاستثمار الأجنبي الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والملاحظ هو أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر حسب ما يوضحه الشكل رقم (02)، في شكل نسب مئوية من الناتج الداخلي الخام في الفترة (2005-2015) إذ يتضح أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية بقيت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض إلى غاية سنة 2012 أين عرفت انخفاضا قدر بنسبة 0,71% بعدما كانت 1,29% سنة 2011، ونفس الحال بقيت عليه هذه النسب الهزيلة أمام حجم الإصلاحات والتعديلات والقوانين التي تسنها الحكومة الجزائرية دون جدوى على أرض الواقع فهذا الاستثمار الأجنبي المزمع جذبه تتراوح نسبته بنسب ضئيلة جدا حتى نهاية 2015 التي ظهرت بنسبة سلبية مقارنة بسابقتها من الناتج المحلي الخام للجزائر.

وأما ما يمكن قوله في هذا الجانب فيفضل أن يكون حديث الفترة بعيدا عن تطورات الماضي، فقد صنف مسح دولي الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في المركز الخامس في قائمة تضم 16 دولة عربية، حيث بلغ خلال سنة 2013 ما قيمته 215.4 مليار دولار. وسجل الناتج المحلي الخام للجزائر أعلى مستوى له عند 17.731 مليار دج (حوالي 221 مليار دولار) في 2014 مقابل 16.570 مليار دج (196 مليار دولار) في 2013، حسب أرقام رسمية صادرة عن المديرية العامة للتنبؤ والسياسات بوزارة المالية. وتوقع صندوق النقد الدولي تراجع الناتج الداخلي الخام الإسمي للجزائر في 2016 إلى حوالي 166 مليار دولار سنة 2016 مقابل 172.3 مليار دولار سنة 2015، مشيرا إلى ضرورة القيام بإجراءات اقتصادية على المدى المتوسط من أجل ضمان استمرار التمويل وإعادة تشكيل احتياطات الصرف والادخار بما يكفي للأجيال المستقبلية.

وقال تقرير الصندوق، إن الجزائر ستحتاج خلال العام الجاري إلى معدل سعر برميل النفط في حدود 87.6 دولار لتحقيق توازن مالي، مقابل 109.8 للبرميل في سنة 2015. وأن العجز في الموازنة سيسجل تراجعا طفيفا من 15.9% في سنة 2015 إلى

15% العام الجاري و11.8% في سنة 2017. وستواصل نسبة التضخم تراجعها من 4.8% في سنة 2015 إلى 4.3% في سنة 2016 ثم 4% في سنة 2017.

وتعرف الجزائر تراجع الاحتياطات الرسمية بسبب الصدمة النفطية وستسجل صادراتها أكبر انكماش خلال العشرية الأخيرة، حيث سجلت أدنى مستوى للصادرات منذ 2004 بحوالي 27.7 مليار دولار خلال 2016 مقابل 38.4 مليار دولار في 2015، ويرتقب تسجيل 32.3 مليار دولار عام 2017. وفي مقابل انهيار هيكل الصادرات الذي يعتمد مصدر شبه وحيد، ستحافظ فاتورة الواردات على مستوى مرتفع جدا عند 57.5 مليار دولار العام الجاري مقابل 63.7 مليار دولار في 2016، وتوقعات بـ 61.3 مليار دولار في 2017، مما يقي عجز الحساب الجاري في مستويات مرتفعة بحوالي (-3.28) مليار دولار في العام الجاري و(-27) مليار دولار في 2015 وسيبلغ العجز ذروته في 2017 عند (-28.2) مليار دولار.

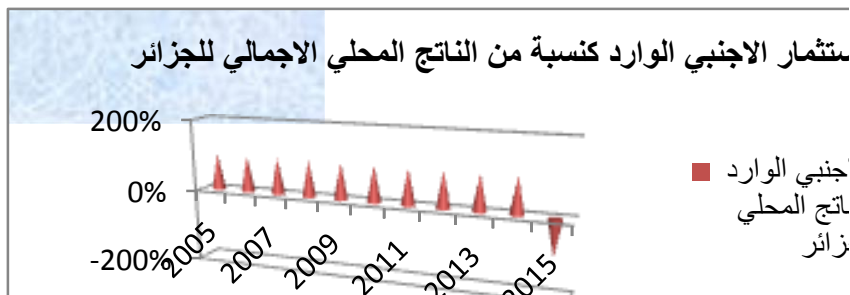
ويتوقع صندوق النقد الدولي تأكلا قويا في احتياطات النقد الأجنبي التي ستراجع إلى 113.3 مليار دولار العام الجاري وهو ما يعادل حوالي عامين من الاستيراد، مقابل 142.6 مليار دولار عام 2015 لتواصل تراجعها في 2017 إلى 92.3 مليار دولار.

فعن أي ناتج محلي إجمالي نحلل أرقامنا وإحصائياتنا في هذا المجال أمام الوصول حاليا في الجزائر إلى وضعية مالية صعبة بسبب تراجع أسعار النفط حيث أشار صندوق النقد الدولي في تقريره إلى أنه رغم الإجراءات المالية المعلن عنها في بلدان المنطقة والتي خصت على وجه الخصوص تقليص نفقات الميزانية، تبقى الأوضاع المالية صعبة على المدى المتوسط بالنظر إلى التراجع المستمر والمتنظر لأسعار النفط. وحسب التوقعات يرتقب أن يبلغ العجز المالي الجزائر نحو 90 مليار دولار خلال الفترة (2016-2021) وأن حاجيات التمويل قد تفوق الاحتياطات النقدية التي تتوفر عليها حاليا.

ويرى الصندوق أن الإجراءات الاقتصادية ضرورية على المدى المتوسط لضمان استمرار التمويل وإعادة تشكيل احتياطات الصرف والادخار بما يكفي للأجيال

المستقبلية. وترى البلدان المصدرة للنفط للشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان أن النشاط الاقتصادي بدأ يكتف بعد أربع سنوات من الركود ولكن بشكل تدريجي وغير متساو. وحسب الصندوق فإن نسبة النمو التي انتقلت من 3% خلال الفترة (2011-2014) إلى 3.75 % سنة 2015 ستستقر في حدود هذا المستوى سنة 2016 و2017 [العالم للإدارة، 19 جوان 2017، الموقع الإلكتروني الرسمي] ورجحت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات استحواذ الجزائر على ثلثي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتوقعة خلال الخمس سنوات المقبلة (بين عامي 2014 و2018). بمتوسط سنوي يتراوح ما بين 51 و81 مليار دولار. وحسب وحدة الدراسات في المؤسسة قدر حجم الاستثمارات الإجمالية المتوقعة التي تشمل الاستثمارات الحكومية والخاصة المحلية والأجنبية في الدول العربية (16 دولة توافرت عنها بيانات) وفق صندوق النقد الدولي بنحو 4 تريليونات دولار خلال السنوات الخمس المقبلة، مرجحة أن تتخذ الاستثمارات الإجمالية في المنطقة اتجاها عاما صعوديا من 691 مليار دولار عام 2014 إلى نحو 848 مليار دولار عام 2018، مشيرة إلى أنه من المرجح أن تستحوذ 4 دول منتجة للنفط هي السعودية والإمارات والجزائر وقطر على أكثر من ثلثي الاستثمارات المتوقعة في المنطقة [أمين، 22 جوان 2017، الموقع الإلكتروني ليومية الرائد]. ويمكن ترجمة معطيات الجدول رقم (04) بالشكل 2.

الشكل رقم (02): نسبة الاستثمار الأجنبي الوارد للجزائر من الناتج المحلي الخام خلال الفترة (2005-2015)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم (01)

تقييم تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من دول العالم للجزائر للفترة [2005-2015] بين حقيقة التعديلات والإصلاحات التشريعية وواقع الإحصائيات الواقعية مع إشارة لبعض الدول العربية

2- الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالمليار دولار خلال الفترة (2000-2016) ومن ضمنها الجزائر

يشير الجدول رقم (05) إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالمليار دولار حسب الترتيب التنازلي لعام 2016.

الجدول رقم (05): الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالمليار دولار لسنة 2016

الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالمليار دولار حسب الترتيب التنازلي لعام 2016							
الدولة	متوسط 2012 - 2000		2013	2014	2015	2016	توقعات *
	مقارنة 2016 مع 2015		2018	2017			
السعودية	387.5	744.3	753.8	646.0	637.8	689.0	740.2
الإمارات	217.5	388.6	402.0	370.3	375.0	407.6	434.8
مصر **	148.6	285.4	301.5	330.2	342.8	356.4	373.6
الجزائر	119.4	209.7	213.5	166.8	168.3	178.4	184.2
قطر	76.4	201.9	210.1	166.9	156.6	170.8	189.1
العراق	85.1	234.6	222.5	165.1	156.3	173.6	184.2
الكويت	93.2	174.2	162.7	114.1	110.5	124.9	134.3
المغرب	70.8	106.8	109.9	100.6	104.9	111.1	117.0
السودان	37.7	65.5	71.1	81.4	94.3	112.5	130.1
سلطنة عمان	39.6	78.2	81.8	64.1	59.7	65.8	70.2
لبنان	26.8	47.6	49.9	50.8	51.8	53.4	55.6
تونس	34.9	46.3	47.6	43.6	42.4	41.7	42.1
الأردن	17.3	33.6	35.9	37.6	39.5	41.7	44.3
ليبيا	51.1	66.0	44.4	39.7	39.4	51.4	60.8
البحرين	18.6	32.5	33.4	31.1	31.8	33.9	35.7
اليمن	20.3	40.4	43.2	37.7	31.3	37.3	41.8
فلسطين	6.2	12.4	12.7	12.7	13.5	14.2	--
موريتانيا	2.9	5.7	5.5	4.9	4.7	4.8	4.8
جيبوتي	0.8	1.5	1.6	1.7	1.9	2.1	2.3
سورية	34.6	--	--	--	--	--	--
إجمالي الدول العربية	1,490	2,775	2,803	2,465	2,463	2,670	2,845
العالم	52,044	76,075	78,042	73,599	75,213	79,536	83,811
الدول العربية / العالم (%)	2.9	3.6	3.6	3.3	3.3	3.4	3.4
مجموعة الدول المتقدمة	37,007	46,244	47,224	44,560	45,961	47,977	49,824
مجموعة الدول النامية والتنمية	15,038	29,831	30,817	29,039	29,252	31,559	33,987
الدول العربية / (الدول النامية والتنمية) (%)	9.9	9.3	9.1	8.5	8.4	8.5	8.4

المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-October 2016)

* توقعات مصدر البيانات

** توقعات 2016 وما بعدها تم حسابها استناداً لناتج 2015 ومعدلات النمو الحقيقية للسنوات التالية مع افتراض تعادل تأثير معدل التضخم ونسبة التغير في سعر الصرف

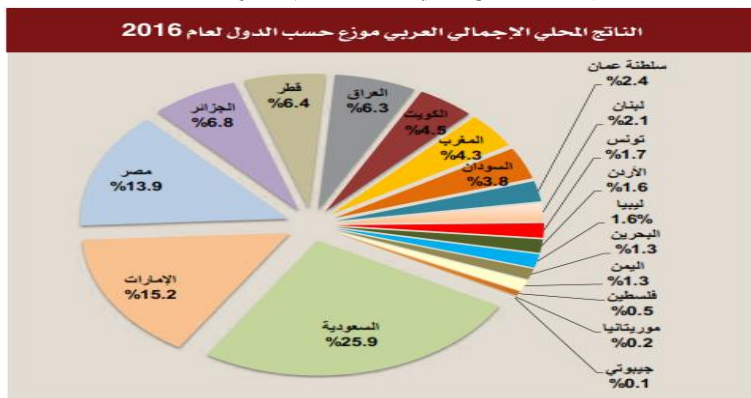
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، الاقتصاد العربي مؤشرات الأداء

2000-2018، ديسمبر 2016، ص ص: 6-7 على الرابط الإلكتروني:

<http://dhaman.net/ar/news/31-للمناخ-الاستثمار-في/>

في تقرير أخير للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات على صعيد الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (20 دولة) فقد تراجع بمقدار ملياري دولار من 2465 مليار دولار عام 2015 إلى 2463 مليار دولار خلال عام 2016، مع توقعات بمعاودة ارتفاعه بمقدار 207 مليارات دولار ليبلغ 2670 مليار دولار عام 2017. وخلال السنوات الأولى من الألفية الثالثة زادت حصة الدول العربية من الناتج العالمي من 2.9 % كمتوسط للفترة ما بين عامي 2000 و2012 إلى 3.3 % عام 2016، مع توقعات باستقرارها حول تلك النسبة خلال عامي 2017 و2018 إلا أن حصة الدول العربية من إجمالي ناتج الدول الناشئة والنامية تراجعت من 9.9 % للفترة ما بين عامي 2000 و2012 إلى 8.4 % عام 2016. ويلاحظ وجود تركيز جغرافي للناتج في 7 دول غالبيتها نفطية وهي السعودية والإمارات ومصر والعراق والجزائر وقطر والكويت، حيث يبلغ ناتج تلك الدول نحو 1.947 تريليون دولار بنسبة 70 % من إجمالي الناتج العربي لعام 2016 [المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، 20 جوان 2017، الموقع الإلكتروني الرسمي]. وذلك حسب الشكل 03.

الشكل رقم (03): الناتج المحلي الإجمالي العربي موزع حسب الدول لعام 2016



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، الاقتصاد العربي مؤشرات الأداء

2000-2018، ديسمبر 2016، ص ص: 6-7 على الرابط الإلكتروني:

<http://dhaman.net/ar/news/التقرير-السنوي-ال-3-لنماخ-الاستثمار-في/>

وهناك الكثير من التساؤلات التي تراود المتابعين لأوضاع الاستثمار في الدول العربية بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة، حيث يشير الواقع إلى أن هناك إمكانيات اقتصادية واعدة وفرص استثمارية كامنة خاصة وأن بعض مواردها ما تزال غير مستغلة أي أن الملاحظ على صعيد الإمكانيات أن الصورة مشجعة بما تمتلكه هذه الدول من موارد طبيعية في مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمات ومن أهمها قطاع الصناعة الذي سوف يكون من القطاعات الرائدة لجذب الاستثمارات المعتمدة على المواد الخام المحلية، مثل الرخام والأسمنت والمعادن، والأسمدة وغيرها من الصناعات الاستخراجية، والتحويلية، أي أن هذا القطاع سوف يكون مفتاح التنمية الاقتصادية. وفي القطاع السياحي تتوفر العديد من الفرص الاستثمارية الواعدة في معظم الدول العربية بما فيها الجزائر ولعل أهمها مجال الفنادق والقرى والمنتجعات السياحية.. إلخ من الفرص الاستثمارية.

ففي تقرير أخير للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات أن النشاط الاقتصادي في المنطقة العربية تحسن خلال سنة 2016 رغم أنه ظل ضعيفا ودون مستوياته القياسية السابقة حيث ارتفع معدل نمو الناتج المحلي العربي إلى 2.9 % مقارنة بـ 2.5 % عام 2015. مع توقعات بأن يرتفع إلى 3 % عام 2017، إذا استمر التحسن النسبي لأسعار النفط في الأسواق العالمية، وذلك على الرغم من تواصل أجواء عدم اليقين الناجمة عن إستمرار التوترات في عدد من دول المنطقة. ومنذ سنة 2013 والنمو العربي أقل من نظيره العالمي مع توقعات بتغيير هذا الوضع خلال سنة 2017، بعدما كان النمو العربي متفوقا على النمو العالمي خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2012. كما أن النمو الذي تحقق في مجموعة اقتصادات الدول الناشئة والنامية والذي بلغ 4.2 % خلال عام 2016، في حين كان الأداء العربي أقل نسبيا من أداء الدول المتقدمة التي حققت معدل نمو بلغ 1.6 % قط خلال نفس العام.

تقييم تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من دول العالم للجزائر للفترة [2005-2015] بين

حقيقة التعديلات والإصلاحات التشريعية وواقع الإحصائيات الواقعية مع إشارة لبعض الدول العربية

والجدول رقم (05) يبين معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي العربي (%) لسنة 2016:

الجدول رقم (05): معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي العربي (%) لسنة 2016

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي العربي (%) حسب الترتيب التتالي لعام 2016								
مقارنة 2016 مع 2015	نقطات *		2016	2015	2014	2013	متوسط	الدولة
	2018	2017					2012 - 2000	
12.7	0.7	0.5	10.3	-2.4	-0.4	7.6	12.7	العراق
0.0	7.0	7.0	6.5	6.5	6.0	5.0	3.7	جيبوتي
-0.4	4.8	4.0	3.8	4.2	2.2	2.1	4.5	مصر
-0.3	2.6	2.9	3.6	3.9	3.8	2.8	3.7	الجزائر
-0.1	--	3.5	3.3	3.5	-0.2	2.2	4.2	فلسطين
2.0	1.4	4.3	3.2	1.2	5.4	6.1	4.6	موريتانيا
-1.8	3.5	3.5	3.1	4.9	1.6	5.2	5.9	السودان
0.4	3.8	3.3	2.8	2.4	3.1	2.8	5.6	الأردن
-1.0	3.2	3.4	2.6	3.7	4.0	4.6	12.4	قطر
1.4	2.6	2.6	2.5	1.1	0.6	0.4	5.5	الكويت
-1.7	3.1	2.5	2.3	4.0	3.1	4.7	5.0	الإمارات
-0.8	1.6	1.8	2.1	2.9	4.4	5.4	5.1	البحرين
-2.7	4.2	4.8	1.8	4.5	2.6	4.5	4.6	المغرب
-1.5	3.6	2.6	1.8	3.3	2.9	3.2	3.8	سلطنة عمان
0.7	3.5	2.8	1.5	0.8	2.3	2.4	3.9	تونس
-2.3	2.6	2.0	1.2	3.5	3.6	2.7	4.3	السعودية
0.0	2.5	2.0	1.0	1.0	2.0	2.5	4.6	لبنان
3.1	7.3	13.7	-3.3	-6.4	-24.0	-13.6	7.1	ليبيا
23.9	7.9	12.6	-4.2	-28.1	-0.2	4.8	3.0	اليمن
--	--	--	--	--	--	--	4.3	سورية
0.4	3.7	3.0	2.9	2.5	2.2	3.1	5.5	المتوسط العربي
-0.1	3.6	3.4	3.1	3.2	3.4	3.3	4.0	العالم
-0.5	1.8	1.8	1.6	2.1	1.9	1.2	1.8	مجموعة الدول المتقدمة
0.1	4.8	4.6	4.2	4.0	4.6	5.0	6.2	مجموعة الدول الناشئة والتنامية

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإتتمان الصادرات، الاقتصاد العربي مؤشرات الأداء

2000-2018، ديسمبر 2016، ص: 6-7 على الرابط الإلكتروني:

<http://dhaman.net/ar/news/31للمناخ-الاستثمارفي/> التقرير السنوي -ال-3

من خلال البيانات الإحصائية لهذا الجدول وعلى صعيد معدلات النمو المحققة لكل دولة عربية على حدة خلال العام 2015، فقد سجلت الدول العربية التي توافرت عنها بيانات (20 دولة) خلال العام معدلات إيجابية فيما عدا ليبيا واليمن. وقد تصدر العراق كافة الدول العربية بمعدل نمو بلغ 10.3 %، ثم جيبوتي بمعدل 6.5 %، ثم مصر بمعدل نمو بلغ 3.8 %، ثم الجزائر بمعدل نمو بلغ 3.6 %، تلتها فلسطين بمعدل نمو بلغ 3.3 %، وتراوح معدلات النمو لباقي الدول العربية ما بين 3.2 % المسجلة في موريتانيا، ونحو 1 % المسجلة في لبنان. وأما على صعيد آفاق النمو لعام 2017، تشير توقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في أكتوبر 2016 إلى أنه وفقا للتطورات الأخيرة، من المتوقع أن يرتفع معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية إلى 3 % عام 2017 ثم إلى 3.7 % عام 2018. وبالنسبة للجزائر حقق الناتج المحلي في المتوسط خلال الفترة (2000-2012) قيمة 119.4 مليار دولار، ليرتفع إلى قيمة 209.7 مليار دولار في سنة 2013، أما خلال سنة 2014 فقد سجل أعلى مستوى بقيمة 213.5 مليار دولار لينخفض قيمة الناتج المحلي إلى قيمة 166.8 مليار دولار خلال سنة 2015 ليرتفع قليلا إلى قيمة 168.3 مليار دولار في سنة 2016. وهذا التذبذب يؤكد بأن مستوى النمو الاقتصادي الذي حققته الجزائر في الآونة الأخيرة كان نتيجة اعتمادها الكبير على الصادرات النفطية. في حين أن أثر عائدات الصادرات خارج القطاع النفطي مازلت ضعيفة حيث أنها لم تتجاوز 4 %.

خاتمة

- النتائج: ويمكن أن نلخص أهم النتائج فيما يلي:

تجربة إنشاء هيئات وطنية تنفيذية مهمتها ترقية الاستثمارات بواسطة إرشاد المستثمر الأجنبي وتمكينهم كل المعلومات الخاصة بفرص الاستثمار ومزاياه وتسهيل الإجراءات القانونية وتهيئة مناخ العمل في الجزائر حتى 2015، تجربة لم يصبها الكثير

من النجاح بسبب تقييد هذه الوكالات الوطنية وعدم تمتعها بالاستقلال الإداري والمالي الذي يؤهلها لأداء مهامها بشكل فعال، واصطدامها بنقص الكفاءة التنظيمية وقلة تجربة الطاقم الإداري في ميدان الاستثمار، بالإضافة إلى استشراف ظاهرة الفساد المالي والإداري، وفي انتظار إيجابيات إصلاحات سنة 2016 السابقة الذكر تبقى نسبة الإستثمار الأجنبي الوارد للجزائر من الناتج الخام نسبة محتشمة جدا تنتظر الانتعاش.

قانون المالية لسنة 2016 والذي جاء ملغيا بصفة نهائية القيود المعيقة لحرية الاستثمار، ومكرسا مبدأ المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب، ومتضمنا مختلف الحوافز الضريبية والجمركية والضمانات والتسهيلات. وبذلك، أصبحت البيئة السياسية والقانونية مهيأة لاستقطاب الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي، ومن المفروض أن تهيئة الإطار القانوني المناسب لا بد أن يُكَلَّل بتدفق الاستثمارات الأجنبية.

يعتبر القضاء على الصعوبات التي تواجه المستثمر الأجنبي وعلى رأسها البيروقراطية الحل في تحسين مؤشرات الاستثمار لا في الإصلاحات المتكررة والتي أصبحت مربكة للمستثمر المحلي والأجنبي معا، فيجاء إعادة قراءة هذه المعطيات في إطار نُسق منطقي، ونأمل حينها أن التجربة الجزائرية التي مرّ بها الاستثمار الأجنبي منذ الانفتاح الاقتصادي، تكون قد غيّرت من طبيعة التعامل مع رؤوس الأموال الأجنبية وتلتقي نوايا الإصلاحات الاقتصادية مع عجلة النمو الاقتصادي فتدفعها للتقدم.

وحسب ما أظهرته تقارير الاستثمار العالمي لعام 2016 الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد) أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي لم تستعد بعد عافيتها الكاملة ومستوياتها الحقيقية منذ أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008، حيث أشارت إلى ارتفاع طفيف لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية في أعقاب تراجع العديد من دول الربيع العربي في معدلات تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها بسبب تدهور الوضع السياسي والأمني فيها، وأما الجزائر تم اعتبارها من الدول السبعة التي تعرف تركزا جغرافيا واضحا للناتج

كونها دولة نفطية، في حين تركزت شركات ومشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية في عدد محدود من الدول حيث استحوذت كل من الإمارات والسعودية ومصر والمغرب على ما يزيد عن 60% من مشروعات وشركات الاستثمار الأجنبي بالمنطقة.

– التوصيات: ومن أهم التوصيات يمكن ذكر ما يلي:

وللوصول إلى سقف التوقعات المنتظرة من التشريعات والإصلاحات في قوانين جذب الاستثمار يرتبط الأمر باستقرار هذه القوانين وتنفيذ الإصلاحات على المستوى المحلي ليمتد تعريف المستثمر الأجنبي بفرص الاستثمار في السوق الجزائرية لتعزيز تواجده.

يجب على السلطات في الجزائر إيلاء أهمية قصوى إلى المشاكل البيروقراطية في إدارتها التي كانت مسيرة للاستثمار الأجنبي في الجزائر قبل إصلاحات قانون المالية لسنة 2016 وأن تأخر تطور حجم الاستثمار الأجنبي الوارد في الجزائر وتراجع نسبة مساهمته في الناتج المحلي يستدعي من الحكومة الجزائرية الاهتمام أيضا بجذب المستثمر في مجالات مختلفة ليس الطاقة والصناعة فقط بل حتى في مجال التعليم العالي والصحة... الخ، حتى تستجيب الإصلاحات الحالية لمقتضيات الوضع المالي الحالي للجزائر على المدى الطويل خاصة وأن مناخ الاستثمار حسب قانون المالية لسنة 2016 يعزز الاستثمارات عبر إجراءات جبائية وجمركية عديدة خاصة الاستثمار المنتج وفي مجالات الصناعات الناشئة.

ونشير أنه أيضا يجب على الجزائر اليوم توفير قاعدة بيانات عن الاقتصاد الجزائري التي يحتاجها المستثمر بغض النظر عن جنسيته بحيث تكون المعلومات موثقة ومتجددة بشكل دوري لا يشوبها أي غموض أو مبالغة في ارتفاع معدلات المؤشرات الاقتصادية، على أن تتضمن المعلومات المفاهيم الأساسية لبعض القوانين التي تتصل

بنشاطات المستثمرين ومنها قوانين الاستثمار، الجمارك والضرائب والعمل، لتكون نافذة
شفافة للإصلاحات الاقتصادية المجدية والفعالة.

قائمة المراجع المستخدمة

أولا- التشريعات والأنظمة

- 01- الأمر (03-01) المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الصادرة في 22 أوت. 2001.
- 02- الأمر (11-03) المؤرخ في 26 غشت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، المؤرخة في 27 أوت. 2003.
- 03- الأمر (01-10) المؤرخ في 26 أوت 2010 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 49، الصادرة في 29 أوت. 2010.
- 04- اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين دول الاتحاد المغرب العربي، الموقعة بالجزائر في 23 جويلية 1990، والمصادق بالمرسوم الرئاسي الصادر بتاريخ 23 جويلية 1990، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، الصادرة في جيانفي 1990.
- 05- الاتفاقية المنشئة للوكالة الدولية لضمان الاستثمار، المبرمة بسيول في 11 أكتوبر 1988، والمصادق عليها بالمرسوم الرئاسي (95-345) المؤرخ في 30 أكتوبر 1995، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 66، الصادرة في 05 نوفمبر 1995.
- 06- الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية، المعدة في تونس في أوت 1982، والمصادق عليها بالمرسوم الرئاسي (65-306) المؤرخ في 07 أكتوبر 1995، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 59، الصادرة في 11 أكتوبر 1995.
- 07- سارة محمد، الاستثمار الأجنبي في الجزائر -دراسة حالة أوراسكوم-، مذكرة ماجستير تخصص قانون لأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010.
- 08- القانون (14-10) المؤرخ في 30 ديسمبر 2014 المتضمن قانون المالية لسنة 2015، الجريدة الرسمية للجمهورية الرسمية، العدد 78، الصادرة في 31 ديسمبر 2014.

- 09- القانون (88-01) المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية للجمهورية الرسمية، العدد 02، الصادرة في 13 جانفي 1988.
- 10- القانون (90-10) المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الرسمية، العدد 16، الصادرة في 18 أبريل 1990.
- 11- المرسوم التشريعي رقم (93-12) المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الرسمية، العدد 64، الصادرة بتاريخ 10 أكتوبر 1993.
- 12- المرسوم التنفيذي (07-119) المؤرخ في 23 أبريل 2007 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الرسمية، العدد 27، الصادرة في 25 أبريل 2007.
- 13- المرسوم الرئاسي (03-164) المؤرخ في 07 أبريل 2003 المتضمن التصديق على الاتفاقية بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ودولة الإمارات العربية المتحدة بشأن تجنب ازدواج الضريبي على الدخل ورأس المال ومن التهرب من الضريبة، الجريدة الرسمية للجمهورية الرسمية، العدد 26، الصادرة في 13 أبريل 2003.
- 14- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، أداء الاستثمار الأجنبي لعام 2010 وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي، مجلة ضمان الاستثمار، الكويت، 2011.
- 15- النظام (93-01) المؤرخ في 03 يناير 1993 المحدد شروط تأسيس بنك ومؤسسة مالية وشروط إقامة فرع بنك ومؤسسة مالية أجنبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الرسمية، العدد 17، الصادرة في 14 مارس 1993.

ثانياً- المواقع الالكترونية والروابط التشعبية:

- 01- إتفاقية إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الموقع عليها بالكويت في ماي 1971. أرجع إلى نشره المؤسسة بتاريخ 07 أبريل 2015 على الموقع الرسمي للمؤسسة بتاريخ 25 جوان 2017:

<http://dhaman.net/ar/about-dhaman/>

- 02- جريدة الخبر، يومية مستقلة على الرابط الالكتروني للموقع الرسمي بتاريخ 28 جوان 2017
<http://www.elkhabar.com/press/article/109178-في-قانون-5149-لا-شفعة-ولا-#sthash.HhNdLxC7.9b1FJtb6.dpbs>

تقييم تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من دول العالم للجزائر للفترة [2005-2015] بين
حقيقة التعديلات والإصلاحات التشريعية وواقع الإحصائيات الواقعية مع إشارة لبعض الدول العربية

<http://dhaman.net/ar/news/2015-التقرير-الاستثمار-العالمي>

12- نسرين لعراش، صندوق النقد يدعو لإصلاحات في الجزائر، على الرابط الإلكتروني لجريدة
الجزائر اليوم بتاريخ 18 جوان 2017:

<http://aljazairalyoum.com/صندوق-النقد-يدعو-الجزائر-للقيام-باصلا/>

13- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار موقع الإلكتروني الرسمي بتاريخ 20 جوان 2017:

<https://www.miga.org/investment-guarantees>

14- للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الموقع الإلكتروني الرسمي بتاريخ 20 جوان 2017:

<http://www.andi.dz/>

15- الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري على الرابط الإلكتروني للموقع الرسمي بتاريخ 29
جوان 2017:

<http://www.aniref.dz/index.php/ar/2016-08-28-13-52-24/missions-statuts-et-organisation-2>

16- ناجي بن حسي، تحايّل وتقيىم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة
بسكرة، العدد 31، 2009.